ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research | Issue 12, Vol 4, Year I | December 2024
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

التعاون السّعودي– الرّوسيّ: آفاق وتحدّيات (مجلس الأعمال السّعوديّ– الرّوسيّ نموذجًا)

إعداد: الباحثة / ملاك محمد أبوديّه
E-mail: angelad22abodaya@gmail.com
https//:orcid.org0009-0008-3622-9401/

تاريخ الاستلام: 2024/12/5	تاريخ القبول: 2024/12/13	تاريخ النشر: 2024/12/15

للاقتباس: أبوديّة، ملاك محمد، التعاون السّعودي– الرّوسيّ: آفاق وتحدّيات (مجلس الأعمال السّعوديّ– الرّوسيّ نموذجًا)، مجلة القرار للبحوث العلمية المُحكّمة، المجلد الرابع، العدد 12، 2024، ص–ص 463–478

ملخص

يجسّد مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ واللّجنة المشتركة ركيزة أساسيّة في ترسيخ التّعاون الثّنائي بين البلدين، خاصّةً في ظلّ التّوجه المشترك نحو تنويع الاقتصاديّات والتّكيّف مع المتغيّرات العالميّة. ورغم تعقّد المشهد الدّوليّ والإقليميّ وتزايد التّحدّيات الجيوسياسيّة، فإنّ تعزيز المؤسّسات الاقتصاديّة المشتركة يظلّ أولويّة قُصوى ضمن رؤية المملكة 2030، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام وبيئة عالميّة أكثر استقرارًا. وفي هذا الصّدد، تناولت الدّراسة بشكل خاص التّعاون السّعوديّ – الرّوسيّ، معتمدة على مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ كنموذج لدراسة أبعاد هذا التّعاون في ظلّ إسهامات المؤسّسات الاقتصاديّة المشتركة. وقد اتبعت الدّراسة منهجًا وصفيًّا ذات طبيعة تحليليّة لتعمّق في طبيعة العلاقة التّفاعليّة بين تطوير عمل المجلس وتفعيل التّعاون الثّنائي، وذلك من خلال تتّبع تطوّر العلاقات السّعوديّة – الرّوسيّة ودوافع تقاربها، مع تسليط الضوء على إنجازات المؤسّسات الاقتصاديّة المشتركة. كما استعرضت الدّراسة التّحدّيات التي تواجه هذا التّعاون، بالتّوازي مع استكشاف الفُرص الواعدة النّاجمة عن تقارب طموحات البلدين. إذ تمّ التوصل إلى مجموعة من المقترحات والتّوصيّات التي نتمنّى أن يُبنى عليها وتفعيلها من أجل هندسة سياسات إستراتيجيّة تنمويّة تُستثمر في تحقيق الإستفادة المثلى من المؤسّسات الإقتصاديّة المُشتركة، بما في ذلك مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ واللّجنة المشتركة، بغية تحقيق الرّيادة الإقتصاديّة العالميّة للبلدين.

الكَلِماتُ المِفْتاحيَّةُ: التّعاون السّعودي – الرّوسي، مجلس الأعمال السّعودي – الرّوسي، خطّة التنمية السّعوديّة 2030، سياسات التّنويع الإقتصادي.

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة | العدد 12، المجلد 4، السنة الأولى | كانون الأول (ديسمبر) 2024 | جمادى الآخر 1446
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

Saudi – Russian Corporation: Prospects and Challenges (Saudi –Russian Business Council Model)

Author: Researcher/ Malak Abodaya
E-mail: angelad22abodaya@gmail.com
https//:orcid.org0009-0008-3622-9401/

Received : 5/12/2024 **Accepted :** 13/12/2024 **Published :** 15/12/2024

Cite this article as: Abodaya, Malak, Saudi - Russian Corporation: Prospects and Challenges (Saudi -Russian Business Council Model); ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 4, issue 12, 2024, pp. 463-468.

Abstract

The Saudi-Russian Business Council and Joint Commission are crucial for strengthening bilateral cooperation between Saudi Arabia and Russia. These institutions play a vital role in driving economic growth and diversification, especially in light of global challenges and the ambitious goals of Saudi Vision 2030. The study delves into the evolution of Saudi-Russian relations, analyzing the contributions of these institutions and identifying challenges and opportunities. By understanding the dynamics of this partnership, the study aims to provide actionable recommendations to further enhance cooperation and achieve shared economic goals.

Keywords: Saudi-Russian Cooperation, Saudi-Russian Business Council, Saudi Development Plan 2030, Economic Diversification Policies.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المُقدّمة

تعود جُذور العلاقات السّعوديّة – الرّوسيّة إلى بدايات تأسيس المملكة العربيّة السّعوديّة، حيث كانت رُوسيا من أوائل الدّول التي اعترفت بها. وعلى الرّغم من التّقلّبات التّاريخيّة، استطاعت العلاقة بين البلدين أن تتطوّر بشكل مُطرد منذ استئناف العلاقات الدّبلوماسيّة رسميًّا في عام 1990، لتشمل مجالات واسعة من التّعاون المُشترك في قطاعات متنوّعة، بما في ذلك السّياسة والاقتصاد والطّاقة والأمن والفضاء والثّقافة.

تُشكّل العلاقات الثّنائيّة بين البلدين نموذجًا بارزًا للتّعاون الإستراتيجيّ بين دولتين كبيرتين تمتلكان ثقلًا اقتصاديًّا وسياسيًّا هائلاً في العالم. بيد أنّه شهدت هذه العلاقات تحوّلاً نوعيًّا ملحوظًا منذ عام 2015، وذلك بفضل الزّيارات المُتبادلة بين قيادتي البلدين. وقد كان لزيارة وليّ العهد الأمير محمد بن سلمان إلى روسيا، وما تلاها من مُباحثات مع الرّئيس الروسيّ فلاديمير بوتين، دورٌ محوريّ في ترسيخ التّواصل بينهما. وفي هذا السّياق، تُوّجت هذه الجهود بزيارة خادم الحرمين الشّريفين سموّ الملك سلمان بن عبدالعزيز التّاريخيّة إلى روسيا، والتي شهدت توقيع عدد كبير من الإتفاقيّات ومذكّرات التّفاهم التي شملت مجالات الطّاقة، والتّكنولوجيا، والاستثمار.[1]

يتجاوز التّفاعُل السّعوديّ – الرّوسيّ الإطار الثّنائيّ ليكتسب أهميّة إقليميّة ودوليّة. فبالإضافة إلى التّعاون الاقتصاديّ، تتشارك الدّولتان في رؤية مشتركة بشأن القضايا الخارجيّة، حيث تتبنيّان مبدأ عدم التدخل في الشّؤون الدّاخليّة للدّول الأخرى، وتتعاونان في المحافل الدّوليّة، خاصّة الأمم المتّحدة. كما أنّ عضويّة البلدين في مجموعة العشرين تجعلهما شريكين أساسيّين في صياغة السّياسات الاقتصاديّة العالميّة.

وتماشيًا مع رؤية المملكة 2030 للتّنمية المستدامة، شهدت مجالس الأعمال السّعوديّة الأجنبيّة تطوّراً ملحوظاً، حيث بلغ عددها 40 مجلساً تغطي 83 دولة. تعمل هذه المجالس، التي تنقسم إلى ثنائيّة وإقليميّة، على تعزيز التّعاون الاقتصاديّ من خلال تنظيم الوفود التّجاريّة، وعقد المنتديات الاقتصاديّة، وتبادل الخبرات والمعرفة. كما تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة إلى المملكة، وتعريف المستثمرين بالفُرص الاستثماريّة المُتاحة. شهدت مجالس الأعمال السّعوديّة الأجنبيّة دفعة قويّة نحو التّوسع والتطوير، حيث أعلن رئيس اتحاد الغرف السّعودية عن زيادة عددها إلى 70 مجلساً تغطي أكثر من 124 دولة.[2] يأتي هذا التّوسع في إطار جهود المملكة لتعزيز علاقاتها التّجاريّة والاستثماريّة العالميّة وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030. كذلك، ومن المتوقّع أن يسهم هذا التّوسع في تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، أشاد الدّكتور عبدالله المغلوث، عضو الجمعيّة السّعوديّة للاقتصاد، بالقفزة النّوعيّة التي شهدتها العلاقات التّجاريّة والاستثماريّة بين المملكة العربيّة السّعوديّة وروسيا في السّنوات

الأخيرة، مؤكّداً على الدّور المحوريّ الذي لعبه مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ في تعزيز هذه العلاقات التي حقّقت ارتفاعاً ملحوظاً في حجم التّبادل التّجاري بين البلدين.[3] علاوةً على ذلك، شكّل تأسيس مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ واللّجنة السّعوديّة – الرّوسيّة المُشتركة في عام 2002 منعطفًا بالغ الأهميّة في توثيق العلاقات الثّنائيّة بين المملكة العربيّة السّعوديّة وروسيا. فقد ساهم هذان الصرحان الاقتصاديّان في توطيد التّعاون التّجاريّ والاستثماريّ بين البلدين، وتوسيع قاعدة الشّراكات الاقتصاديّة. فضلاً عن توفير منصّة للتّواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين من كلا البلدين بُغية تسريع وتيرة التّبادل التّجاريّ والاستفادة من الفُرص الواعدة التي تتيحها رؤية المملكة 2030.

لذا، وأمام التّطوّرات المُتسارعة في العلاقات السّعوديّة – الرّوسيّة، وتدعيم عمل المؤسّسات الإقتصاديّة المُشتركة، بما فيها مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ واللّجنة المُشتركة، تُثار العديد من التّساؤلات حول آفاق التّعاون المُستقبليّ وكيفيّة الإستفادة المُثلى من هذه المؤسّسات من أجل تفعيل أهداف رؤية المملكة 2030. ولتحقيق هذا الهدف، يتوجّب علينا استخلاص التّوصيّات والمقترحات التي من شأنها تطوير أداء هذه المؤسّسات والإرتقاء بها لمستوى يتناسب مع الطّموحات السّعوديّة – الرّوسيّة المُشتركة.

أ- أهميّة الدّراسة

1. فهم أبعاد ودوافع التّقارب الإستراتيجيّ بين المملكة العربيّة السّعوديّة وروسيا.
2. التّعمّق في خصوصيّة المؤسّسات الإقتصاديّة المُشتركة في تفعيل التّعاون السّعوديّ– الرّوسيّ.
3. تعيين أهميّة تقاطع رؤية المملكة 2030 مع الطّموحات الرّوسيّة في مدّ جسور التّعاون السّعوديّ – الرّوسيّ من خلال دعم المؤسّسات الإقتصاديّة المشتركة، بما فيها مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ واللّجنة المشتركة.
4. رصد التّحدّيات التي تواجه التّعاون الاقتصاديّ بين المملكة العربيّة السّعوديّة وروسيا، وتحديد الفرص المُتاحة لتعزيزه.
5. طرح المُقترحات والتّوصيات والاستفادة منها لرسم سياسات استراتيجيّة تنمويّة تدعم الدّبلوماسيّة الاقتصاديّة وتعزز التّعاون الاقتصاديّ بين البلدين.
6. دعم البحث العلميّ بالدّراسات حول نموذجيّة رؤية المملكة 2030 في تفعيل الحوار والتّعاون في العلاقات الدّوليّة وتحريك عجلة التنمية المستدامة من خلال دعم المؤسّسات الإقتصاديّة المشتركة، مثل مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ واللّجنة المُشتركة.

ب- أهداف الدّراسة

1. تعيين ماهيّة التّعاون السّعوديّ – الرّوسيّ في ضوء المؤسّسات الإقتصاديّة المشتركة.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

2. تحديد آثار التّقارب السّعوديّ – الرّوسي وإنعكاساته الإقتصاديّة.
3. أهميّة العلاقة التّفاعليّة بين دعم المؤسّسات الإقتصاديّة المشتركة وبرامج رؤية المملكة 2030 في تحقيق أهداف خطّة المملكة التّنمويّة.
4. رصد العراقيل التي تُعيق التّعاون بين البلدين والبحث عن سُبل الإستفادة من الفُرص المُتاحة لتحقيق شراكة استراتيجيّة سعوديّة – روسيّة.
5. التّعريف بإنجازات المؤسّسات الاقتصاديّة المُشتركة في ظلّ النّهضة التّنمويّة المُستدامة بالمملكة، لفهم دورها في تحقيق التّعاون الاستثماري والاقتصادي بين البلدين.
6. صياغة سياسة استراتيجيّة لتطوير دور مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ واللّجنة المشتركة، وذلك لتعزيز الشّراكة الاستراتيجيّة بين البلدين وتحويلهما إلى نموذج يُحتذى به في المنطقة العربيّة لتفعيل العلاقات الدّوليّة بين دول الشّرق الأوسط والمجتمع الدّولي.

ج- الإشكاليّة

تمثّل المؤسّسات الإقتصاديّة المُشتركة، وعلى رأسها مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ، عنصرًا أساسيًّا في تفعيل التّعاون الدّوليّ بين البلدين، خاصّة في ظلّ تنامي العلاقات الثّنائيّة وتطلّعات المملكة لتحقيق رؤية 2030. وفي مواجهة التّحدّيات العالميّة المُتزايدة، بما فيها التّغيّر المناخيّ والتّوتّرات الجيوسياسيّة، برزت أهميّة تعزيز دور هذه المؤسّسات كمحرّك رئيسيّ للتنمية المستدامة والتّعاون الدّوليّ. وقد أدرجت خطّة التنمية السّعوديّة 2030 تطوير هذه المؤسّسات كأحد أولويّاتها، وذلك لتعزيز الشّراكات الاستراتيجيّة وتبنّي التّقنيّات الرّقميّة.

وإنطلاقاً، يتراءى أمامنا العديد من الأسئلة المكوّنة لإشكاليّة تتمحور حول مدى فعاليّة مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ واللّجنة المشتركة في تحقيق شراكة إستراتيجيّة بين البلدين. كما يتفرّع من إشكاليّة الدّراسة تساؤلات عدّة متضمنّة للتّالي:

1. ما هي إرتدادات التّقارب السّعوديّ – الرّوسيّ؟
2. ما هي أهميّة دعم المؤسّسات الاقتصاديّة المشتركة في سياق تنفيذ رؤية المملكة 2030 وتحقيق أهداف الخطّة التّنمويّة؟
3. كيف تُساهم المؤسّسات المشتركة بشكل فعّال في صياغة رؤية اقتصاديّة مُشتركة؟
4. ما هي التّحدّيات والفُرص أمام توثيق التّعاون بين البلدين؟
5. ما هي أبرز التّوصيّات والمُقترحات لتعزيز دور المؤسّسات الاقتصاديّة المُشتركة بهدف الاستفادة منها في توثيق العلاقات الخارجيّة على الصّعيد الدّوليّ؟

د- منهج الدّراسة

تمّ إعتماد المناهج العلميّة التّالية في معالجة موضوع هذه الدّراسة حول تحليل التّعاون السّعوديّ –

الرّوسيّ، مع التّركيز على دور مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ كنموذج، بُغية الوصول إلى النّتائج المرجوّة:

1. المنهج الإستقرائي: يتضمن جمع وإستقراء المفاهيم المتعلّقة بتطوّر العلاقات السّعوديّة – الرّوسيّة وخصوصيّة دور مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ واللّجنة المشتركة في توطيد الرّوابط الدّوليّة بينهما. وذلك بغية فهم الأهميّة الإستراتيجيّة لتطوير المؤسّسات الإقتصاديّة المُشتركة في تحقيق رُؤية اقتصاد عالميّ أكثر استدامةً ونموًّا.

2. المنهج التّحليلي: ينطوي على تحليل التّفسيرات والبيانات الواردة من خلال البحث العلميّ وربطها لصياغة إستنتاجات مبنيّة على أسس ومعايير علميّة دقيقة. فتمّ الإعتماد في دراستنا على المنهج التّحليلي لتفسير آثار التّقارب السّعوديّ – الرّوسيّ في ضوء إسهامات مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ واللّجنة المشتركة، مع التّركيز على فهم العلاقة التّفاعليّة بين هذه المؤسّسات الإقتصاديّة المُشتركة وطموحات روسيا ومبادرات رُؤية المملكة 2030 التّنمويّة. فضلاً عن رصد التّحدّيات وتحديد الفُرص التي تزيد من آفاق التّقارب بين البلدين. وذلك بهدف إستخلاص أبرز المُقترحات المُستنتجة من إبتكاريّة سياسة الإنفتاح والتّنوّع الإقتصاديّ التي تدعمها رؤية المملكة 2030 والطموحات الروسيّة بغية تقديم التّوصيات العلميّة المؤثّرة والقادرة على هندسة إستراتيجيّات تنمويّة هادفة لتحديث دور المؤسّسات الإقتصاديّة المُشتركة في صناعة القرار وتعزيز العلاقات الخارجيّة في المجتمع الدّولي.

وإرتكازاً لما ورد آنفاً، سيتم معالجة موضوع الدّراسة ضمن البنود الآتية بصدد الإضاءة على أبعاد التّعاون السّعوديّ – الرّوسيّ في ظلّ إسهامات المؤسّسات الإقتصاديّة المُشتركة. علاوةً عن فرص استثماريّة واعدة رغم التّحدّيات: دور المؤسّسات الاقتصاديّة المُشتركة. وذلك بهدف التّوصل إلى مقترحات وتوصيّات فعّالة يُبنى عليها لإستخلاص سياسات إستراتيجيّة تهدف إلى تدعيم عمل مجلس الأعمال السّعوديّ– الرّوسيّ واللّجنة المُشتركة.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

البند الأوّل– أبعاد التّعاون السّعوديّ– الرّوسيّ في ظلّ إسهامات المؤسّسات الإقتصاديّة المُشتركة

شكّل التّقارب السّعوديّ – الرّوسيّ أحد أهم التّطوّرات في المشهد الدّوليّ المُعاصر، خاصّة مع تسارع وتيرة التّغيّرات الاستراتيجيّة في النّظام الدّوليّ. إذ يعكس هذا التّقارب عُمق التّرابط بين البلدين، والذي نشأ من دوافع مُشتركة على الصّعيدين الاستراتيجيّ والاقتصاديّ، ووجد في التّطوّرات الإقليميّة والدّوليّة بيئة خصبة للنّمو والتّطوّر. وقد تجسّد هذا التّعاون في تأسيس مؤسّسات اقتصاديّة مُشتركة مثل مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ واللّجنة السّعوديّة – الرّوسيّة المُشتركة. وفي هذا النّطاق، «شدّد الرّئيس الرّوسيّ فلاديمير بوتين على علاقات بلده الرّاسخة والمستقرّة مع المملكة العربيّة السّعوديّة في المجالات السّياسيّة والاقتصاديّة والإنسانيّة، مقابل تأكيد ولي العهد السّعوديّ الأمير محمد بن سلمان، على انّ المملكة وروسيا تعملان معًا لتحقيق الإستقرار في الشرق الأوسط.»[4]

أولاً– دوافع التّقارب السّعوديّ – الرّوسيّ

تمثّل زيارة الرّئيس فلاديمير بوتين الرّسميّة الأولى إلى الرّياض في شباط/ فبراير 2007 نقطة تحوّل في العلاقات السّعوديّة – الرّوسيّة. تأتي هذه الزّيارة في سياق سعي روسيا لتقويض النّظام العالميّ أحاديّ القُطب، فإقترحت موسكو على الرّياض شراكة إستراتيجيّة مبنيّة على تفعيل سياسات التّنويع الإقتصادي.[5] وفي ضوء التّطوّرات الإقليميّة المُتسارعة مع إحتدام التّنافس الدّوليّ على النّفوذ الإقليميّ، تسعى روسيا لتعزيز التّعاون الاقتصاديّ والعسكريّ بُغية توطيد المكانة الرّوسيّة في السّاحة الشّرق أوسطيّة، مع التركيز على الحوار بين الحضارات وبناء نظام عالميّ متنوّع الأقطاب. ناهيك عن إعادة أمجاد روسيا كقوة عُظمى في التّوازنات الدّوليّة من خلال تنويع شركائها الاقتصاديّين والسّياسيّين في المجتمع الدّولي. وسُرعان ما ظهر هذا التّحوّل بوضوح مع تفاقُم الأزمة الأوكرانيّة وإرتداداتها التي فرضت على روسيا عقوبات إقتصاديّة، ممّا دفعها إلى تطوير تفاعلاتها مع دول المنطقة، ومن بينهم المملكة العربيّة السّعوديّة.

بيد أنّه شهدت المملكة العربيّة السّعوديّة تحوّلات في سياستها الخارجيّة، مع إعتمادها على التّنويع في شراكاتها الإستراتيجيّة، من أجل تعزيز دورها الإقليميّ وتقليل إرتدادات المخاطر الجيوسياسيّة القائمة، نتيجة تسارع وتيرة التّحدّيات الخارجيّة. تجلّت هذه الرّؤية، في سياق تفعيل خطّة المملكة للتنمية المُستدامة 2030، عبر توقيع العديد من الاتفاقيّات مع مختلف القُوى الدّوليّة، بما فيها

روسيا. علاوةً على ذلك، تكمُن دوافع المملكة العربيّة السّعوديّة للتّقارب مع روسيا في تفعيل الطموح السّعوديّ إلى تعزيز قُدرات المملكة على السّاحة الدّوليّة وحماية مصالحها وأمنها الاستراتيجيّ. إنّ هذا الطّموح قد دفع المملكة إلى تنويع علاقاتها الدّوليّة، سعيًا لتحقيق توازن في تفاعلاتها الخارجيّة مع القُوى الكُبرى المؤثّرة عالميًّا. فضلاً عن رغبتها في تنويع مصادر قوّتها العسكريّة والتّقنيّة، ممّا يمنح القوّات المُسلّحة السّعوديّة مرونةً أكبر في التّعامل مع القضايا الأمنيّة. وفي إطار الشّراكة بين المملكة العربيّة السّعوديّة وروسيا في مجال مكافحة الإرهاب والتّطرّف، ساهمت روسيا في تأسيس مركز الأمم المتّحدة لمكافحة الإرهاب عام 2011، والذي جاء استجابة للمُبادرة السّعوديّة عام 2005، بُغية تنفيذ الاستراتيجيّة العالميّة لمكافحة الإرهاب والتّطرّف.[6]

إنّ هذا التّحوّل الاستراتيجيّ، الذي لم يكن وليد الصّدفة بل نتاج تضافر مجموعة من الدّوافع الدّاخليّة والخارجيّة، قد أحدث تغيّيرات بالغة الأهميّة في المشهد الإقليميّ والدّوليّ. وقد ساهم التّعاون الوثيق بين المملكة العربيّة السّعوديّة وروسيا، لا سيّما في مجال الطّاقة من خلال اتفاقيّات أوبك+، في تحقيق إستقرار كبير بالأسواق العالميّة، فضلاً عن تعزيز التّعاون الأمنيّ لمواجهة التّحدّيات المُشتركة التي تواجه البلدين. لذا، يعكسُ هذا التّقارُب منعطف إستراتيجيّ في العلاقات الدّوليّة، إذ يعيد رسم معالم التّفاعلات الإقتصاديّة في المنطقة، خاصّة أنّه يشكّل نقطة إنطلاق لعلاقات تعاون أوسع بين روسيا ودول الشّرق الأوسط.

ثانيًا– آثار التّقارب السّعوديّ– الرّوسيّ

يمتدّ تاريخ العلاقات السّعوديّة – الرّوسيّة إلى تسعة عقود، حيث ارتكزت على تفاهم مُشترك وتوافق في المصالح، ممّا أسّس لعلاقة استراتيجيّة قويّة بين البلدين تعودُ بالنّفع على شعبيهما، مدفوعة بإجراءات تحفيزيّة تم إتّباعها من قبل الحكومتين السّعوديّة والرّوسيّة.[7] تبلور هذا الواقع مع زيارة الأمير محمد بن سلمان إلى موسكو، في أوائل صيف عام 2015 ، والتي أسفرت عن إبرام إتفاقيّات وتوقيع مذكّرات تفاهُم شملت مجالات حيويّة متنوّعة، بما فيها الاستثمار والطّاقة النّوويّة والفضاء والتّعاون العسكريّ والتّقني. وفي هذا النّطاق، تمّ توقيع الاتّفاق بين صندوق الاستثمار المُباشر الرّوسيّ وصندوق الاستثمارات العامّة السّعوديّ بهدف تعزيز الإستثمارات المُشتركة بين الجانبين. لذا، واكب التّعاون الاستثماريّ بين المملكة وروسيا نموًّا ملحوظًا، حيث أعلنت روسيا عن خطط لاستثمار أكثر من تريليون روبل في مشاريع مشتركة جديدة، والتي تغطي قطاعات حيويّة كالتّكنولوجيا والنّقل والبتروكيماويّات.

وفي هذا السّياق، ساهم تأسيس اللّجنة السّعوديّة الرّوسيّة المُشتركة ومجلس الأعمال السّعوديّ الرّوسيّ في خلق آليّة فعّالة لتطوير العلاقات الإقتصاديّة الثّنائيّة وتنويع مجالات التّعاون بينهما. وسُرعان ما حقّقت هذه الجهود نتائج ملموسة، فبلغ حجم التّبادل التّجاريّ بين البلدين في عام

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

2023 نحو (12514.345134) ريالاً سعوديًّا، وقد مثّلت الصّادرات الوطنيّة غير النّفطيّة منها حوالي (48.525652) ريالاً سعوديًّا، مع نموّ ملحوظ في الصّادرات غير النّفطيّة التي شملت مجموعة متنوّعة من المُنتجات، بما في ذلك الألمنيوم ومصنوعاته والمنتجات الكيماويّة وغيرها.[8] وعلى الجانب الآخر، سجّلت الواردات السّعوديّة من روسيا زيادة ملحوظة، والتي شملت بشكل رئيسيّ المنتجات المعدنيّة والحبوب واللّحوم. تأتي هذه النّتائج الإيجابيّة حصيلة الإستفادة من الفُرص التي تُتيحها رؤية المملكة 2030 ومشاريعها التّنمويّة، والتي تُساهم في خلق بيئة استثماريّة جاذبة للشّركات الرّوسيّة.

ولم تقتصر إرتدادات التّفاعل بينهما عند هذا النّحو، بل شكّلت دعوة روسيا للمملكة العربيّة السّعوديّة للانضمام إلى مجموعة بريكس إنعكاسًا لمتانة علاقاتهما وتقديرًا للمكانة الاقتصاديّة المتنامية للمملكة ودورها المحوريّ في أسواق الطّاقة العالميّة. وقد أكّد الرّئيس الروسيّ بوتين شخصيًّا على أهميّة هذه الخطوة، مشيداً بجهود سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في تحقيق التّوازن والاستقرار في أسواق النّفط ودفع عجلة التنمية في المملكة. تأتي هذه الدّعوة تتويجًا لسلسلة من الجهود المُشتركة بين البلدين، أبرزها الاتفاق التّاريخي الذي توصّلت إليه منظمة أوبك وروسيا لتنظيم إنتاج النّفط، والذي ساهم بشكل كبير في استقرار أسعار الطّاقة العالميّة. وقد أثبتت المملكة من خلال هذه الجهود قدرتها على التّأثير في القرارات الاقتصاديّة العالميّة والمُساهمة في تحقيق التنمية المُستدامة.

بيد أنّه أثمر التّعاون العلميّ بين المملكة وروسيا عن تعزيز القدرات العلميّة والتّكنولوجيّة للمملكة، فتمّ إطلاق القمر الصناعيّ السّعوديّ «سعودي سات 4» من قاعدة يازني الروسيّة. إن هذا الإنجاز يشكل قفزة نوعية في برنامج الفضاء السّعوديّ، خاصّة أنّه يُعدّ القمر الأوّل من الجيل الجديد من الأقمار الصّناعيّة السّعوديّة المُتخصّصة في مجالات التّصوير الفضائيّ ونقل البيانات وإجراء التّجارب العلميّة.

وإنطلاقًا، جسّد هذا التّقارب استجابةً للتّغيّرات المُتسارعة في النّظام الدّوليّ، والذي أحدث بأبعاده تحوّلات جوهريّة في المنطقة. فمن ناحية، ساهم في تعزيز نفوذ روسيا في الشّرق الأوسط، ومن ناحية أخرى، فتح المجال لتفعيل سياسة تعدّد الأقطاب حيث مكّن المملكة العربيّة السّعوديّة من تنويع شركائها الاستراتيجيّين إستنادًا إلى تفعيل المملكة لعجلة خطّتها التنمويّة 2030.

ثالثاً– إسهامات المؤسّسات المُشتركة في صياغة رؤية إقتصاديّة مشتركة

شهدت العلاقات الإقتصاديّة بين المملكة العربيّة السّعوديّة وروسيا تطوّراً ملحوظاً منذ تأسيس مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ واللّجنة السّعوديّة – الرّوسيّة المُشتركة عام 2002. وقد شكّلا تقدّمًا بارزًا في تنويع وتوسيع آفاق التّعاون الإقتصاديّ بين المملكة وروسيا، لاسيّما في مجالات

الطّاقة والبنية التّحتيّة والتّكنولوجيا.[9] أدّى هذا الواقع، الذي تقاطع مع مشاريع خطّة المملكة التّنمويّة 2030 والسّياسات الإقتصاديّة الرّوسيّة، إلى نموّ ملحوظ في حجم التّبادل التّجاريّ بين البلدين، والذي بلغ حوالي 3.15 مليار دولار حتى أيلول/ سبتمبر من العام 2023.

يجسّدُ مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ واللّجنة السّعوديّة – الرّوسيّة المُشتركة الرّوابط الإقتصاديّة بين البلدين، والتي تعدُّ ركيزة أساسيّة في بناء شراكة اقتصاديّة استراتيجيّة متينة بينهما. تضم هذه المجموعة نُخبة من رجال الأعمال والمستثمرين من كلا البلدين، وتلعب دورًا محوريًّا في صياغة رؤية سعوديّة – روسيّة مُشتركة لتعزيز التّعاون الاستثماريّ والتّجاريّ بينهما، بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السّياق، تكمن أهميّتهما في قدرتهما على تحديد الفُرص الإستثماريّة الواعدة، كالإستثمار في مشاريع الطّاقة المُتجدّدة والبنية التّحتيّة الذّكيّة والتّكنولوجيا الرّقميّة المتقدّمة والصّناعات التّحويليّة والسّياحة. إذ يشغل التّعاون في مجال الطّاقة مكانة محوريّة في العلاقات بين المملكة وروسيا، وذلك لما ينعكس عليه من فوائد مُتبادلة واستقرار في أسواق الطّاقة العالميّة. وقد واكب هذا التّعاون دُفعة قويّة مع تأسيس تحالف «أوبك بلس» عام 2016، والذي جمع بين دول منظمة الأوبك وروسيا وغيرها من المُنتجين المستقلّين من أجل تحقيق التّوازن في أسواق النّفط العالميّة. علاوةً على ذلك، يعمل مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ واللّجنة السّعوديّة – الرّوسيّة المُشتركة على تسهيل الإجراءات البيروقراطيّة وتذليل العقبات التي تواجه المُستثمرين، ممّا يُشجّع على تدفّق الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة ويعزّز مناخ الاستثمار. ناهيك عن دعم المشاريع المُشتركة وتقديم التّمويل اللاّزم لها، الأمر الذي يساهم في تسريع وتيرة النّمو الاقتصاديّ.

وإستنادًا لما ورد آنفًا، تمثّل الكيانات الإقتصاديّة بين البلدين منصّةً حيويّةً للحوار والتّفاوض، وتسهّل تبادل الخُبرات والمعرفة، وتحقّق المشاريع التّنمويّة. بالإضافة إلى ذلك، تؤمّن الحماية للمصالح الحيويّة المُشتركة من خلال تقديم التّوصيّات لصنّاع القرار، بما فيها تبسيط الإجراءات الجمركيّة وتقليل التّكاليف اللّوجستيّة وتوفير الحوافز الاستثماريّة. إذن تُساهم هذه الرّوابط في خلق بيئة استثماريّة جاذبة تدفع عجلة النّمو الاقتصاديّ، الأمر الذي يعكس دورهما الحاسم في صياغة رؤية مشتركة لمستقبل العلاقات الاقتصاديّة بين المملكة وروسيا في ضوء تعزيز مكانتهما بالاقتصاد العالمي.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

البند الثاني- فرص استثماريّة واعدة رغم التّحدّيات: دور المؤسّسات الاقتصاديّة المُشتركة

تُعتبر التّفاعلات الاقتصاديّة بين المملكة العربيّة السّعوديّة وروسيا من الموضوعات الحيويّة في سياق التّغيّرات الجيوسياسيّة والاقتصاديّة العالميّة. على الرّغم من أنّ هذه العلاقات قد شهدت تحسّنًا ملحوظًا في السّنوات الأخيرة مع توافر فرص استثماريّة واعدة تتشكل نتيجة للجهود المشتركة بينهما، إلاّ أنّها تواجه مجموعة من التّحدّيات مع تنامي التّوتّرات الإقليميّة والعالميّة التي تُعيق تطوّرها إلى مستويات أعلى من التّعاون.

أوّلاً- تحدّيات التّعاون السّعوديّ- الرّوسيّ

لطالما يشير الرّئيس بوتين إلى أنّ العلاقات بين روسيا والمملكة العربيّة السّعوديّة واكبت تقدّمًا ملحوظًا على مدار السّنوات السّبع الماضية، ووصلت إلى آفاق جديدة رغم تنامي التّحدّيات العالميّة والعقبات الإقليميّة المتزايدة. وفي هذا النّطاق، تعمل المؤسّسات الاقتصاديّة المُشتركة بين البلدين على توثيق سُبل التّعاون الاقتصاديّ وتذليل العقبات التي تواجه المستثمرين من خلال تجاوز التّحدّيات والعراقيل، بما فيها:[10]

أ. الأزمة الأوكرانيّة: تُؤثّر العقُوبات الإقتصاديّة المفروضة على روسيا، نتيجة حربها على أوكرانيا، سلبًا على علاقات روسيا السّياسيّة والاقتصاديّة مع الدّول، الأمر الذي يخلق بيئة غير مستقرّة للاستثمارمع تنامي المخاطر التي يتحمّلها المستثمرون.

ب. التداعيّات الجيوسياسيّة: تخلق الصّراعات الإقليميّة والتّنافس الدّوليّ على النّفوذ العالميّ بيئة غير مستقرّة تعرقل العلاقات الاقتصاديّة بين المملكة وروسيا، بما فيها التّعاون التّجاريّ والاستثماريّ بينهما.

ج. التّقلّبات في أسعار النّفط: تعتمد اقتصادات كلا البلدين بشكل كبير على عائدات النّفط، ممّا يجعلها عُرضة لتقلّبات الأسعار العالميّة، الأمر الذي يؤثّرعلى تدفّقات رأس المال مع تراجع ثقة المستثمرين. وهذا ما يضاعف من التّحدّيات في التّمويل أمام الشّركات والتي تجد صعوبة في الحصول على التّمويل اللاّزم نتيجة التّقلّبات في أسعار النّفط.

د. التنافس في سوق الطّاقة: رغم عضويّة كل من السّعودية وروسيا في منظمة أوبك+، إلا أنّ التّنافس الشّديد بينهما على حصّة أكبر في سوق النّفط العالميّة يخلق تباينًا قد يعيق التّعاون الاقتصاديّ بينهما في مجالات أخرى.

هـ. اللّوائح التّنظيميّة: تختلف الأنظمة القانونيّة والتّنظيميّة بين البلدين، ممّا يتطلّب من الشّركات بذل جهود إضافية للتّكيّف مع متطلّبات كل سوق، وتتحمّل تكاليف إضافيّة للامتثال لهذه الأنظمة، الأمر الذي يزيد من مستوى المخاطرة الاستثماريّة.

و. الاعتماد على الاقتصاد الأحادي: إن اعتماد اقتصادي كل من المملكة وروسيا بشكل كبير على

صادرات النّفط والغاز يجعلهما عرضة للتّأثّر الشديد بالتّغيّرات العالميّة في أسعار الطّاقة، ممّا يحدّ من قدرتهما على تنويع مصادر الدّخل.

ز. التّحدّيات اللّوجستيّة والجغرافيّة والمناخيّة: تعاني العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين من معوّقات متعدّدة، منها الصّعوبات اللّوجستيّة والجغرافيّة، بما فيها المسافات الشّاسعة والبنية التّحتية المتفاوتة، بالإضافة إلى العراقيل البيئية المتزايدة، مثل تغير المناخ وتشديد القوانين البيئيّة. إنّ هذه التّحدّيات مجتمعة تفرض تكاليف إضافيّة على الشّركات وتتطلّب استثمارات كبيرة في التّقنيّات المستدامة.

ثانيًا- آفاق التّعاون السّعوديّ- الرّوسيّ

رغم التّحدّيات التي تُواجه الاستثمار المُشترك بين المملكة العربيّة السّعوديّة وروسيا، يؤكد سعادة الأستاذ طارق بن عبد الهادي القحطانيّ، رئيس مجلس الأعمال السّعوديّ – الرّوسيّ وقنصل روسيا الفخريّ في الدّمام، أنّ العلاقات الاقتصاديّة السّعوديّة – الرّوسيّة تحظى باهتمام واضح من قيادة البلدين.[11] إذ تسعى المؤسّسات الاقتصاديّة المشتركة إلى تذليل العقبات وتوفير بيئة جاذبة للإستثمار، ممّا يساهم في تعزيز آفاق تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتحقيق منافع متبادلة مع توافر الفرص التّالية:[12]

أ. مميّزات واعدة للإستثمار: تتمتّع كل من المملكة العربيّة السّعوديّة وروسيا بحجم سوق كبير وقوة شرائيّة مرتفعة، وتستثمران بشكل متزايد في تطوير البنية التّحتيّة، كما تملكان ثروات طبيعيّة متنوّعة. إنّ هذه العوامل مجتمعة تفتح آفاقًا واسعة للاستثمار في مختلف القطاعات.

ب. تقاطع رؤية المملكة 2030 مع الطّموحات الروسيّة: تفتح الرّؤية الطّموحة لتنويع الاقتصاد في كل من المملكة العربيّة السّعوديّة وروسيا آفاقًا جديدة للاستثمار. تسعى المملكة لتحقيق أهداف رؤية 2030، بينما تعمل روسيا على تنفيذ برامج تحوّل اقتصاديّ واسعة النّطاق. كذلك، يوفر قطاع الطّاقة، باعتباره قطاعًا حيويًّا لكلا البلدين، فرصًا استثماريّة واعدة يمكن الاستفادة منها.

ج. التكنولوجيا الذّكيّة:يشهد قطاع التّكنولوجيا في كل من المملكة العربيّة السّعوديّة وروسيا نموّاً متسارعاً، مدفوعاً بالاستثمارات الحكوميّة ودعم ريادة الأعمال. إنّ هذا النّمو المُتسارع يخلق بيئة خصبة للشّركات النّاشئة، ويفتح آفاقاً واسعة للإستثمار في التّقنيّات الرّقميّة المتقدّمة. وفي هذا الإطار، تتّجه كلا الدّولتين نحو بناء اقتصادات قائمة على الرّيادة والإبتكار، ممّا يجعلها وجهة جاذبة للمستثمرين الرّاغبين في المشاركة بهذه الثّورة التكنولوجيّة.

د. القطاعات الإنتاجيّة: تشكل قطاعات السّياحة والزّراعة والصّناعة ركائز أساسيّة للاقتصاد في كل من المملكة العربيّة السّعوديّة وروسيا. ففي قطاع السّياحة، توجد فرص واعدة للاستثمار نظرًا للإمكانات السّياحيّة الكبيرة التي تتمتّع بها كلا البلدين. أمّا في قطاع الزّراعة، فتتوافر فرص للاستثمار في التّقنيّات الزّراعيّة الحديثة لتحقيق الأمن الغذائيّ وزيادة الإنتاجيّة. كذلك، وفي قطاع الصّناعة، تسعى كلا الدّولتان إلى تطوير بنيتهما الصّناعيّة وتنويع اقتصاديهما، ممّا يفتح آفاقًا واسعة للاستثمار في مختلف المجالات الإنتاجيّة.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

البند الثالث– التّوصيّات والمقترحات

تُعتبر المؤسّسات الاقتصاديّة المُشتركة، بما فيها المجلس الاقتصاديّ السّعوديّ – الرّوسيّ واللّجان المشتركة، حجر الزّاوية في تعزيز التّعاون الإقتصاديّ بين الدّول. ومع تزايد التّحدّيات الاقتصاديّة العالميّة، أصبح تطوير أداء هذه المؤسّسات أمراً ملحّاً، لا سيّما في ظلّ ثورة رقميّة عاصفة بالحلول الذّكيّة الأكثر استدامة وابتكاراً، والتي من شأنها تمكين هذه المؤسّسات من مواجهة التّحدّيات المُتشابكة واستغلال الفرص المتاحة بهدف بناء اقتصاد عالميّ أكثر نموًّا. كذلك، بالتّزامن مع أهداف خطة المملكة 2030 للتنمية المستدامة التي تعمل في جوهرها على تحريك عجلة الرّيادة في الاقتصاد العالمي، ينبغي علينا أن ننطلق من هذا السّياق لتقديم مقترحات متعدّدة نتمنى على حكومتي البلدين، وخبراء ومهندسي السّياسات الاستراتيجيّة، والمراكز البحثيّة اعتمادها بغية تحقيق أقصى استفادة من المؤسّسات الاقتصاديّة المشتركة لدعم الاقتصاد الوطني للمملكة العربيّة السّعوديّة وروسيا عبر تعزيز التّعاون الاقتصاديّ وبناء شراكات استراتيجيّة بين الشّركات والمؤسّسات السّعوديّة والرّوسيّة في مختلف القطاعات. ناهيك عن تطوير الكفاءات الوطنيّة في مجال الأعمال وتعزيز التّبادل الثّقافيّ والمعرفي. وبالطبع، تعزيز الدّور الاستشاريّ للمجلس في صياغة السّياسات الاقتصاديّة التي تعزّز التّعاون الثّنائي.

أ. **<u>على مستوى التّشريعات والقوانين</u>**

1. تصميم تشريعات تمنح المؤسّسات الاقتصاديّة المشتركة صلاحيّات أوسع لتعزيز مشاركتها الفاعلة في صياغة القوانين والسّياسات الاقتصاديّة، وتمكينها من أن تكون شريكًا أساسيًّا في عملية صنع القرار المتعلّق بدعم الاستثمار والتّعاون الثّنائي.
2. تطوير الإطار التّشريعيّ للإستثمار من خلال تحديث القوانين واللّوائح الحاكمة للإستثمار الأجنبيّ المباشر في كلا البلدين بُغية تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطيّة، ممّا يُساهم في جذب المزيد من الاستثمارات.
3. سنّ تشريعات لإنشاء نوافذ استثماريّة موحّدة وتقديم حوافز مغرية للمستثمرين، وذلك بتبسيط الإجراءات وتوفير خدمات مُتكاملة، بما في ذلك الإعفاءات الضريبيّة وتسهيل التّجارة.
4. تعزيز التّعاون التّشريعيّ لتطوير قوانين موحّدة تحمي الملكيّة الفكريّة وتسريع حلّ المنازعات التّجاريّة عبر تبسيط الإجراءات القانونيّة وإنشاء محاكم متخصّصة.

ب. **<u>على مستوى تطوير هيكلة المجلس واللجنة المشتركة</u>**

1. تحديث الإطار التّنظيميّ من خلال إجراء مراجعة شاملة للّوائح والأنظمة الحاكمة للمجلس بهدف تحديثها وتطويرها بما يتناسب مع المتغيّرات الاقتصاديّة والتّجاريّة. ناهيك عن منح المجلس

المزيد من المرونة الكافية لاتخاذ القرارات الفعّالة، وتوضيح أدوار ومسؤوليات كل لجنة فرعيّة لتعزيز التنسيق والتّعاون بينها، وذلك لتحقيق أقصى استفادة من موارد المجلس وزيادة فعاليّته. فضلاًعن تشكيل لجان فرعيّة متخصّصة تغطّي مختلف القطاعات الاقتصاديّة مع التّركيز على تعزيز التّعاون بين الشّركات الصغيرة والمتوسطة.

2. تشجيع انضمام الشّركات العاملة في القطاعات النّاشئة والتّكنولوجيا إلى المجلس. علاوةً عن تأمين ضمان استدامة المجلس من خلال تمكين الشّباب ورواد الأعمال من المساهمة الفّاعلة في أعمال المجلس.

3. زيادة تمثيل المرأة في المجلس واللّجان من أجل تعزيز الابتكار والرّيادة، إنطلاقاً من تحقيق خطة المملكة 2030 وأهدافها التنمويّة، خاصّة أنّ هذا الإجراء سيساهم في تفعيل دور المرأة في الاقتصاد، وتعزيز مكانة المجلس كمنصّة حواريّة شاملة تعكس التوجّهات العالمية.

4. تدعيم صلاحيّات المجلس واللّجان بما يتعلّق في توسيع نطاق الشّراكات الاستراتيجيّة عبر إبرام المزيد من الإتفاقيّات مع المؤسّسات الأكاديميّة والبحثيّة والقطاع الخاص. ناهيك عن التّعاون مع مجالس الأعمال الأخرى على المستوى الإقليميّ والدّولي. كذلك، تنظيم المزيد من المنتديات وورش الأعمال المشتركة لتعزيز التّعاون وتبادل الخبرات.

ج. **<u>على مستوى التّجهيزات</u>**

1. دعم البنية التّحتيّة التّكنولوجيّة عبر إقامة المزيد من الشّراكات الإستراتيجيّة مع منصّات عالميّة لتوسيع نطاق الوصول. فضلاً عن تطوير منصّة رقميّة شاملة تؤمّن تبادل المعلومات والوصول إلى قاعدة بيانات شاملة للمشاريع والفُرص الاستثماريّة.

2. إعتماد نظام إدارة علاقات العملاء (CRM) لمتابعة الاستفسارات، وإدارة العلاقات مع الشّركاء، وتسجيل جميع التّفاعلات والاتفاقيّات.

3. استخدام نظام إدارة مشاريع رقميّ متطوّر يوفّر منصّة تعاونيّة مرنة وقابلة للتّكيّف، لتمكين جميع الشّركاء من تتبّع تقدّم المشاريع المشتركة بدقّة، واتخاذ قرارات مدروسة، وتحسين الأداء بشكل مستمر عبر تقييم آدائها.

4. تجهيز مبادرات لبرامج تدريبيّة متخصّصة ومصمّمة خصيصًا لتلبية احتياجات السّوق، وتشمل مجالات حيويّة بما فيها إدارة الأعمال الدّوليّة، والتّجارة الإلكترونيّة، والاستثمار المستدام، وغيرها من المجالات الاقتصاديّة والاستثماريّة النّاشئة.

د. **<u>على مستوى الموارد البشريّة</u>**

1. تعزيز قدرات أعضاء المجلس، ينبغي تطوير برامج تدريبيّة متخصصّة وعمليّة تغطّي مجموعة واسعة من الموضوعات المعاصرة وتلبي المتطلّبات الرقميّة، وربطها بالأهداف الاستراتيجيّة للمجلس.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

2. إجراء تقييمات دورية لأداء المجلس واللّجان الفرعيّة باستخدام مؤشّرات أداء واضحة، والاستفادة من ملاحظات الأعضاء في عملية التّقييم.
3. تنفيذ استراتيجيّة تسويق وعلاقات عامّة شاملة لتعزيز الوعي بدور المجلس، واستقطاب أعضاء جُدد، والاستفادة من منصّات التّواصل الاجتماعيّ لزيادة التّفاعل مع الجمهور المُستهدف.
4. توظيف المزيد من الكوادر المتخصّصة التي تمتلك المهارات القياديّة اللاّزمة لبناء فرق عمل فعّالة، وتوفير الدّعم اللّوجستيّ والإداريّ والماليّ الكافي للّجان الفرعيّة، وربط هذا الدّعم بنتائجها.
5. تطوير برامج تدريبيّة متخصّصة في مجالات الطّاقة المتجدّدة والتّكنولوجيا الماليّة، وبناء شبكات علاقات قويّة بين روّاد الأعمال والشّركات النّاشئة في كلا البلدين، ممّا يودّي إلى تعزيز الابتكار والاستدامة، وخلق فرص عمل جديدة، وترسيخ التّعاون الاقتصاديّ بين المملكة العربيّة السّعوديّة وروسيا، بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030 والسّياسات الإقتصاديّة الرّوسيّة.

هوامش

(1) خضر عباس عطوان، العلاقات السعودية الروسية: المصالح والتحديات، المركز الديمقراطي العربي، 15/1/2019، موقع الدراسة، العلاقات السعودية الروسية: المصالح والتحديات – المركز الديمقراطي العربي.

(2) اتحاد الغرف السعودية يرفع مجالس الأعمال إلى 70 مجلسًا، العربية.نت،15/1/ 2024، موقع المقال، اتحاد الغرف السعودية يرفع مجالس الأعمال إلى 70 مجلسًا.

(3) "المغلوث»: تفاهم مشترك يجمع روسيا والسعودية منذ 9 عقود، صحيفة سبق الإلكترونية، 14/10/2019، موقع المقال، "المغلوث": تفاهم مشترك يجمع روسيا والسعودية منذ 9 عقود.

(4) غريغوري كوساتش، ديناميكية جديدة لقيادات مختلفة: العلاقات الروسية السعودية، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 31/8/2021، موقع الدراسة، العلاقات الروسية السعودية – مركز الدراسات العربية الأوراسية.

(5) ماجد بن عبد العزيز التركي، بواعث ودلالات التقارب السعودي–الروسي، مركز الجزيرة للدراسات، 2/7/2015، موقع الدراسة، بواعث ودلالات التقارب السعودي–الروسي | مركز الجزيرة للدراسات.

(6) غريغوري كوساتش، ديناميكية جديدة لقيادات مختلفة: العلاقات الروسية السعودية، مرجع سبق ذكره.

(7) غريغوري كوساتش، العلاقات السياسية الروسية – السعودية المعاصرة: رؤية روسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الثاني/نوفمبر 2015، موقع الدراسة، https://www.dohainsti-tute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art590.aspx .

(8) غريغوري كوساتش، ديناميكية جديدة لقيادات مختلفة: العلاقات الروسية السعودية، مرجع سبق ذكره.

(9) محمد صبح، علاقات متجذّرة ووطيدة.. ما إسهامات مجلس الأعمال السعودي الروسي في تطوير علاقات البلدين؟، صحيفة سبق الإلكترونية، 6/12/2023، موقع المقال، علاقات متجذّرة ووطيدة.. ما إسهامات مجلس الأعمال السعودي الروسي في تطوير علاقات البلدين؟.

(10) Smith, J. The Geopolitics of Energy Cooperation: Saudi Arabia and Russia in the 21st Century, Cambridge University Press, United Kingdom, 2022, p. 123.

(11) طارق القحطاني قنصلاً فخرياً لروسيا الاتحادية في المنطقة الشرقية، الوطن، 30/12/2021، موقع المقال، طارق القحطاني قنصلاً فخرياً لروسيا الاتحادية في المنطقة الشرقية – جريدة الوطن السعودية.

(12) Petrova, N. The New Geopolitics of the Middle East, Cambridge University Press, Cambridge, 2023, pp. 150–172.